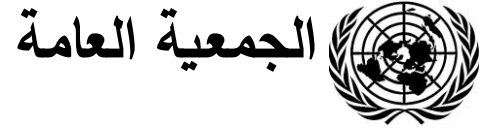


Distr.: General
12 June 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 113 من القائمة الأولية*

المراقبة الدولية للمخدرات

التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية

تقرير الأمين العام

ملخص

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 178/74، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. ويقدم التقرير لمحة عامة عن حالة المخدرات في العالم وتنفيذ الولايات المتصلة بالمراقبة الدولية للمخدرات، مع مراعاة الإعلان الوزاري بشأن تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، الذي اعتمد في الجزء الوزاري من الدورة الثانية والستين للجنة المخدرات، في آذار/مارس 2019. ويقدم التقرير أيضاً معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها لجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية، وعن الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيين، لمساعدة الدول الأعضاء على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها.

* A/75/50



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً - مقدمة

1- يقدم هذا التقرير، الذي أعد عملاً بقرار الجمعية العامة 178/74، لمحة عامة عن الحالة الراهنة للمخدرات في العالم والعمل المضطلع به لمساعدة الدول الأعضاء على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها بتنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، وكذلك جميع الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالمخدرات، المنبثقة من الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية لعام 2009، والبيان الوزاري المشترك المنبثق من الاستعراض الرفيع المستوى الذي أجرته لجنة المخدرات في عام 2014 بشأن تنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطة العمل والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين المعنونة "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال"، لعام 2016، الذي أعيد التأكيد عليه في الإعلان الوزاري لعام 2019 بشأن تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها.

2- ولا يزال التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها يكتسبان أهمية حاسمة في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، فمن الضروري معالجة الأسباب والعواقب الرئيسية لمشكلة المخدرات العالمية، ولا سيما في القطاع الصحي والاجتماعي والاقتصادي والقضائي وفي مجال حقوق الإنسان والأمن العام وإنفاذ القانون، وفقاً لمبدأ المسؤولية العامة والمشاركة.

3- وبما أن مشكلة المخدرات العالمية متعددة الجوانب ومتشابكة بشكل وثيق مع جميع جوانب التنمية المستدامة، فإن التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع أصحاب المصلحة الآخرين، هو مفتاح النهوض بالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. والأمم المتحدة ملتزمة بدعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ تدابير تصدّ متوازنة وشاملة ومتكاملة وقائمة على الأدلة ومستندة إلى حقوق الإنسان وتنمية المنحى ومستدامة إزاء مشكلة المخدرات العالمية. ووفقاً لقرار الجمعية العامة 178/74، يتضمن هذا التقرير قسماً بشأن التعاون والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

4- ويسلط هذا التقرير الضوء على جملة أمور منها الجهود المبذولة في مجال جمع البيانات، بما في ذلك الاستبيان المنقح والمبسط الخاص بالتقارير السنوية، لأن البيانات الشاملة والموثوقة والقابلة للمقارنة بشأن جميع جوانب مشكلة المخدرات العالمية تعتبر شرطاً أساسياً لوضع السياسات والتدخلات على نحو هادف وكفؤ وفعال.

5- وفي ضوء الأزمة الصحية الراهنة على وجه الخصوص، يتضح أن جمع البيانات أمر بالغ الأهمية، حيث إن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتدابير التي تتخذها الحكومات للتصدي له من المرجح أن يكون لها أثر شديد على إنتاج المخدرات والاتجار بها وأنماط استهلاكها. واستناداً إلى البيانات الأولية التي جمعت من الحكومات والمصادر المفتوحة والمكاتب الميدانية، أعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) تحليلاً أولياً، يبرز التغييرات المتوقعة، ووضع وثائق سياسية⁽¹⁾ للتصدي للتحديات الناشئة.

ثانياً - مدى مشكلة المخدرات العالمية

6- وفقاً لتقرير المخدرات العالمي 2019، تواصل التنوع الذي تعرفه صنوف المخدرات وكذلك الشأن بالنسبة لتوسع أسواقها.

(1) متاح عبر الرابط الشبكي: <http://www.unodc.org/unodc/en/covid-19-policy-documents.html>.

7- فقد تعاطى نحو 271 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، أي نحو 5.5 في المائة من سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عاماً، المخدرات مرة واحدة على الأقل خلال عام 2017. ويعاني نحو 35 مليوناً من متعاطي المخدرات من الاضطرابات الناشئة عن تعاطيها. وتوجد أعلى معدلات لانتشار تعاطي المخدرات في أوساط الشباب.

8- وظلت المؤثرات الأفيونية تتسبب في أشد أنواع الضرر، إذ إنها مسؤولة عن ثلثي الوفيات التي تعزى إلى اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات. ويواجه متعاطو المخدرات بالحقن - الذين بلغ عددهم نحو 11 مليون شخص في جميع أنحاء العالم في عام 2017 - أكبر قدر من المخاطر الصحية، فأكثر من نصفهم مصابون بفيروس التهاب الكبد من النوع C، وثمنهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية.

9- ولئن لم تشهد الأرقام الرئيسية بشأن متعاطي المخدرات إلا تغييراً محدوداً في السنوات الأخيرة، فإن هذا الاستقرار يحجب التغيرات الجارية في أسواق المخدرات. فقد تضاعف إجمالي المساحة المزروعة بالكوكا على الصعيد العالمي ما بين عامي 2013 و 2017، ولا تزال المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون على الصعيد العالمي مرتفعة ارتفاعاً تاريخياً على الرغم من الانخفاض الذي شهدته في عام 2018 (وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 17 في المائة مقارنةً بعام 2017) حيث بلغت نحو 345 900 هكتار. وتتعايش مخدرات مثل الهيروين والكوكايين اللذين كانا متاحين منذ فترة طويلة بصورة متزايدة مع مؤثرات نفسانية جديدة، ويبدو أن الاستخدام غير الطبي لعقاقير الوصفات الطبية قد ازداد على مدى العقدين الماضيين. ويتزايد أيضاً استعمال مواد مجهولة المنشأ موزدة عن طريق قنوات غير مشروعة ومبيعة كأدوية مزعومة ولكنها مُعدّة للاستعمال غير الطبي. ويلاحظ أن طائفة المواد والتوليفات المتاحة للمتعاطين باتت أوسع نطاقاً من أي وقت مضى.

10- ويشكل الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الصيدلانية مصدر قلق متزايد لسلطات إنفاذ القانون والاختصاصيين المهنيين العاملين في مجال الصحة العامة على السواء في عدة مناطق من العالم. ويساء استخدام مؤثرات أفيونية صيدلانية مختلفة في مناطق مختلفة. ففي أمريكا الشمالية، يأتي الفنتانيل المتحصّل عليه بطرائق غير مشروعة والمخلوط بالهيروين أو بمخدرات أخرى في مقدمة الأسباب المؤدية إلى الأعداد غير المسبوقة من الوفيات المرتبطة بالجرعات المفرطة. وفي غرب أفريقيا وشمالها والشرقين الأدنى والأوسط، بدأ الاستعمال غير الطبي للترامادول، وهو من المؤثرات الأفيونية الصيدلانية غير الخاضعة للمراقبة الدولية، في الظهور كمصدر للقلق.

11- ولا تزال منطقتا شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا الشمالية المنطقتين الرئيسيتين للاتجار بالميثامفيتامين. ففي أمريكا الشمالية، أبلغ عن تزايد الميثامفيتامين المتاح ما بين عامي 2013 و 2017. والتقييمات النوعية والزيادة في الاستهلاك وفي القدرات التصنيعية وكذلك في الكميات المضبوطة تشير جميعها إلى نشوء سوق متنامية للميثامفيتامين في شرق وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا، حيث أصبح استخدام الميثامفيتامين البلوري بصفة خاصة يشكل أحد الشواغل الرئيسية.

ثالثاً - التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية

ألف - متابعة مدى تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها، بما في ذلك متابعة الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة: الإجراءات التي اتخذتها لجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية

12- في أعقاب الإعلان الوزاري لعام 2019، ركزت اللجنة على التعجيل بتنفيذ جميع الالتزامات التي تم التمسك بها في الإعلان السياسي وخطة العمل لعام 2009، والبيان الوزاري المشترك لعام 2014، والوثيقة الختامية

الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، المعقودة في عام 2016. واعتمدت اللجنة، في حزيران/يونيه 2019، خطة عمل متعددة السنوات، تتوخى عقد جلسات مواضيعية سنوية لمناقشة كيفية التصدي لمختلف التحديات المحددة في الإعلان الوزاري لعام 2019 من خلال التنفيذ الفعال لجميع الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالمخدرات. وتماشياً مع خطة العمل، عُقدت الجلسة المواضيعية الأولى في الفترة من 16 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وشارك فيها جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم كيانات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية.

13- وقد ركزت المناقشات على توسع صنوف المخدرات وتنوع أسواقها؛ والمستويات العالية القياسية لتعاطي المخدرات، وزراعة وإنتاج وصنع المخدرات والمؤثرات العقلية على نحو غير مشروع، وكذلك الاتجار بتلك المواد وبالسلائف بطريقة غير مشروعة؛ وارتفاع الطلب غير المشروع على الكيماويات السليفة وتسريبها من الأسواق المحلية؛ وتزايد المخاطر على صحة الناس وسلامتهم، وكذلك التحديات العلمية والقانونية والتنظيمية المطروحة بفعل المواد الأفيونية الاصطناعية والاستخدام غير الطبي لعقاقير الوصفات الطبية. ولُفت انتباه اللجنة إلى نتائج تلك الدورة في شكل موجز أعده الرئيس (E/CN.7/2020/CRP.1).

14- ومن أجل تحسين جمع البيانات والبحوث وتبادل المعلومات، على النحو المطلوب في الإعلان الوزاري لعام 2019، نقح المكتب الاستبيان الحالي الخاص بالتقارير السنوية بغية تعزيزه وتبسيطه من أجل تجسيد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات. واعتمدت اللجنة الاستبيان المنقح الخاص بالتقارير السنوية بتوافق الآراء في دورتها الثالثة والستين، في مقررها 15/63. ومن المتوقع أن يبدأ المكتب تنفيذه في عام 2020، من أجل تقديم التقرير الأول استناداً إلى البيانات المستمدة من الاستبيان المنقح إلى اللجنة في دورتها الخامسة والستين، المقرر عقدها في عام 2022.

15- وواصل المكتب ومنظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التعاون الوثيق، كل في إطار ولايته بموجب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، وقدموا دعماً كبيراً للجنة المخدرات، بناء على طلبها، من أجل اتخاذ قرارات مستتيرة وقائمة على الأدلة بشأن نطاق مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف. وفي حزيران/يونيه وسبتمبر/أيلول 2019، عقدت اللجنة اجتماعين فيما بين الدورات مع منظمة الصحة العالمية والمكتب والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات حول توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن القنب والمواد ذات الصلة به من أجل توضيح المسائل المفتوحة ذات الطابع القانوني والعلمي والطبي.

16- وقررت لجنة المخدرات، في جلستها الثالثة والستين أيضاً، إدراج الكروتونيل فنتانيل والفاليريل فنتانيل في الجدول الأول من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، بصيغتها المعدلة. وقررت اللجنة كذلك إدراج المادة DOC في الجدول الأول من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971، والمادة AB-FUBINACA والمادة 5F-AMB-PINACA والمادة 5F-MDMB-PICA والمادة 4F-MDMB-BINACA والمادة 4-CMC والمادة N-إيثيل هيكسديرون والمادة alpha-PHP في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1971، والفلوألبرازولام والإيتيزولام في الجدول الرابع من اتفاقية سنة 1971. وقررت اللجنة أيضاً إدراج مادة الميثيل ألفا-فينيل أسيتواسيتات، بما في ذلك إيسوميراتها البصرية، في الجدول الأول من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988. وقررت اللجنة أيضاً مواصلة النظر، خلال دورتها الثالثة والستين، في توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن القنب والمواد ذات الصلة به، والتصويت بهذا الشأن في دورتها الثالثة والستين المستأنفة، التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر 2020.

17- وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت اللجنة القرارات الخمسة التالية، التي تغطي طائفة واسعة من المسائل: "تعزيز جهود الدول الأعضاء الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، وخصوصاً التدابير المتصلة بخفض العرض، من خلال الشراكات الفعالة مع كيانات القطاع الخاص"،

و"تعزيز وتحسين عمليات جمع وتحليل البيانات الموثوقة والقابلة للمقارنة من أجل تدعيم اتخاذ تدابير متوازنة ومتكاملة وشاملة ومتعددة التخصصات وقائمة على أدلة علمية للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية"، و"تعزيز التوعية والتثقيف والتدريب في إطار نهج شامل لضمان تيسر الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتوافرها للأغراض الطبية والعلمية وتحسين استخدامها استخداماً رشيداً"، و"تعزيز مشاركة الشباب في جهود الوقاية من المخدرات"، و"تعزيز التنمية البديلة كاستراتيجية لمراقبة المخدرات موجّهة نحو التنمية".

18- وعقدت الهيئات الفرعية التابعة للجنة خمسة اجتماعات في عام 2019: الاجتماع التاسع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، المعقود في بالاكالافا، موريشيوس، من 16 إلى 20 أيلول/سبتمبر؛ والاجتماع الثالث والأربعون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، آسيا والمحيط الهادئ، المعقود في بانكوك من 22 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر؛ والاجتماع الثالث عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أوروبا، المعقود في لشبونة من 2 إلى 5 تموز/يوليه 2019؛ والاجتماع التاسع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أمريكا اللاتينية والكاريبي، المعقود في ليما، من 7 إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر؛ والدورة الرابعة والخمسون للجنة الفرعية المعنية باللاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط، المعقود في طشقند، من 23 إلى 27 أيلول/سبتمبر.

19- وتناولت الهيئات الفرعية المسائل ذات الأولوية في مناطقها، وناقشت تنفيذ جميع الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالمخدرات على الصعيد الإقليمي، بما يتماشى مع الإعلان الوزاري لعام 2019، بما في ذلك من خلال حلقات عمل تتناول مواضيع مثل إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة في الاتجار بالمخدرات، وصنع السلائف وتسريبها على نحو غير مشروع، والاحتياجات الخاصة للأطفال والشباب المحتكين بنظام العدالة.

20- ونظراً لأن الاجتماعات الشخصية كانت مقيدة بسبب الأزمة الصحية العالمية المتعلقة بجائحة كوفيد-19، فقد اضطلع بأعمال اللجنة في فترة ما بين الدورات عن بعد إلى أقصى حد ممكن. وتجرى المشاورات والتحضيرات للاضطلاع بأنشطة ما بين الدورات المقررة لعام 2020 باستخدام خدمات التداول بالفيديو. واتخذت تدابير لمواصلة الحوار بشأن المسائل المتصلة باللجنة بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين بشكل آني. وقد أنشئت، على وجه الخصوص، قناة اتصال إلكترونية مخصصة من أجل تيسير تبادل الأفكار والممارسات الجيدة فيما بين الدول الأعضاء بشأن طرائق العمل البُعدي الذي تقوم به لجنة المخدرات، وكذلك لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي يوجد مقرها أيضاً في فيينا.

باء - التعاون والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

21- إن الطابع المتعدد الجوانب لمشكلة المخدرات العالمية يتطلب استجابات شاملة تعالج العرض والطلب، وحماية الصحة وحقوق الإنسان، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، يتعاون المكتب على نحو وثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، في إطار شتى منها فريق العمل التنسيق المعني بتنفيذ موقف منظومة الأمم المتحدة الموحد بشأن المسائل المتعلقة بالمخدرات على نطاق المنظومة وفي سياق البرامج المواضيعية، التي يرد وصفها في القسم الرابع.

22- وفي الفترة المشمولة بالتقرير، عقد فريق العمل عدة اجتماعات على الإنترنت واجتماعاً وجهاً لوجه بمناسبة الدورة الثالثة والستين للجنة. وفي تلك الاجتماعات، قرر فريق العمل أن يركز اهتمامه على الاتصال الاستراتيجي مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين من أجل التشجيع على اتباع نهج منسق خاص بالأمم المتحدة إزاء مشكلة المخدرات، تماشياً مع الموقف الموحد لمنظومة الأمم المتحدة المؤيد لتنفيذ السياسة الدولية لمراقبة المخدرات من خلال التعاون الفعال فيما بين الوكالات. ويتوخى فريق العمل أيضاً تصميم

مشاريع مواضيعية مشتركة يمكن أن يشارك فيها جميع الأعضاء. وعلاوة على ذلك، قدم فريق العمل في عام 2019 أيضاً إحاطة للدول الأعضاء عن أعماله، في بروكسل وفيينا وجنيف.

23- وضمنا لتكوين فكرة شاملة عن الأنشطة المشتركة والفردية التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة دعماً للتنفيذ الفعلي للتوصيات العملية الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، المعقودة في عام 2016، أنشأ المكتب في عام 2017 مصفوفة لمبادرات كيانات الأمم المتحدة وشجع كيانات الأمم المتحدة على تحديث المعلومات الواردة فيها سنوياً. وفي النصف الأول من عام 2020، أبلغ عن مبادرات جديدة كل من إدارة التواصل العالمي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الصحة العالمية.

24- وفي خريف عام 2019، ركزت الجلسات المواضيعية التفاعلية والشاملة المنظمة خلال دورة لجنة المخدرات على تنفيذ السياسات، في إطار متابعة اعتماد الإعلان الوزاري لعام 2019، وشارك خبراء من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد البريدي العالمي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، إلى جانب خبراء وطنيين وممثلين عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى وكذلك منظمات المجتمع المدني في المناقشات المواضيعية. وفي آذار/مارس 2020، نظرت اللجنة، في دورتها الثالثة والستين، في مذكرة من الأمانة بشأن التعاون فيما بين الوكالات وتنسيق الجهود في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها (E/CN.7/2020/CRP.5).

25- وأصدرت إدارة التواصل العالمي تغطية إخبارية منتظمة على منصات الإخبارية المتعددة الوسائط واللغات من أجل تسليط الضوء على طائفة القضايا والاتجاهات والتطورات المتصلة بعمل الأمم المتحدة في مجال التصدي لمشكلة المخدرات العالمية وحشدت، من خلال مراكزها الإعلامية التابعة للأمم المتحدة، وسائط الإعلام المحلية لتوعية الجمهور بمشكلة المخدرات العالمية. ففي حزيران/يونيه 2019، على سبيل المثال، نظمت مراكز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت والرباط وطهران وفيينا، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين، مناسبات صحفية خاصة لإطلاق تقرير المخدرات العالمي 2019.

رابعاً - تقديم الدعم للدول الأعضاء في المجالات المواضيعية

ألف - خفض الطلب والتدابير ذات الصلة، بما فيها تدابير الوقاية والعلاج، وكذلك سائر المسائل المتعلقة بالصحة

1- الوقاية من تعاطي المخدرات

26- من خلال تنفيذ برامج التدريب على المهارات الأسرية القائمة على الأدلة والتدريب المتعلق بالمهارات الحياتية، ساهم المكتب في الوقاية من تعاطي المخدرات وعنف الشباب وغير ذلك من السلوكيات الخطرة، وإساءة معاملة الأطفال في 18 بلداً، مما عاد بالفائدة على 95 000 من الأطفال والآباء. وعلاوة على ذلك، وعقب البرنامج التجريبي الأولي في السنة السابقة، وضع المكتب الصيغة النهائية من برنامج "أسر متحدة" وهو برنامج شامل موجه للأسر. وتم تطوير ونشر مواد خاصة لدعم الآباء ومقدمي الرعاية خلال جائحة كوفيد-19 عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

27- وقد حشدت مبادرة الشباب منظمات الشباب والمجتمع المدني، ودعمتها في تقديم الوقاية القائمة على الأدلة من خلال الشبكات الاجتماعية (لفائدة 18 400 شخص)، والمنح (800 3 شاب بصورة مباشرة و300 30 شاب بصورة غير مباشرة في 7 بلدان)، ومنتدى الشباب (41 مشاركاً من 34 بلداً). وخلال الدورة الثالثة والستين للجنة، خاطب المشاركون في منتدى الشباب الجلسة العامة وقدموا الدليل المتعلق بمشاركة الشباب في أعمال الوقاية من المخدرات (E/CN.7/2020/CRP.12)، وهي مبادرة اتخذت بناءً على توصيات من الشباب المشاركين في منتدى الشباب لعام 2018. وهم يقومون حالياً بدعم مجتمعاتهم المحلية بنشاط خلال جائحة كوفيد-19.

28- ونظم المكتب، بالاشتراك مع الجمعية الدولية للمهنيين المعنيين بمنع تعاطي مواد الإدمان وعلاج المتعاطين، المؤتمر الدولي المعني بالوقاية من المخدرات وعلاج متعاطيها ورعايتهم: الإلهام والتوجيه، حيث جمع ما يزيد على 400 خبير في مجال الوقاية من تعاطي مواد الإدمان والعلاج والرعاية المتصلة بها القادمين من 100 بلد من أجل التدريب وتبادل الخبرات. وبالإضافة إلى ذلك، قاد المكتب سلسلة من الحوارات الإقليمية والوطنية من أجل تعزيز معرفة 751 من صانعي السياسات من 36 بلداً بطبيعة تعاطي المخدرات والاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات والوقاية منها وعلاجها. وركزت الحلقات الدراسية على الاهتمامات المتعلقة بالعلوم وحقوق الإنسان والشواغل الجنسانية، وكذلك المعايير التي وضعها المكتب ومنظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطيها.

29- وفي الدورة الثالثة والستين للجنة المخدرات، قدّم المكتب ومنظمة الصحة العالمية الصيغة النهائية للمعايير الدولية لعلاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات الصادرة عنهما وعنوانها *International Standards for the Treatment of Drug Use Disorders*، عقب التجربة الميدانية للمشروع الأولي في أكثر من 10 بلدان.

2- علاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات وإعادة تأهيل المصابين بها ومعاييرهم وإعادة إدماجهم في المجتمع؛ والوقاية والعلاج والرعاية فيما يتصل بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز) والتهاب الكبد الفيروسي وسائر الأمراض المعدية المنقولة بواسطة الدم

30- قدم المكتب، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية في كثير من الأحيان، الدعم للدول الأعضاء في توسيع و/أو تحسين خدمات العلاج والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وإعادة التأهيل للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات في 22 بلداً، حيث وصل إلى ما يقدر بـ 51 000 مريض، بمن فيهم الأطفال المعرضون لخطر تعاطي المخدرات في سن مبكرة جداً، وكذلك النساء الحوامل اللاتي يعانين من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات.

31- وفي الدورة الثالثة والستين للجنة، عُرضت النتائج الأولية لدراسة علمية عن جدوى إدارة تعاطي جرعات زائدة من شباته الأفيون من خلال توزيع النالوكسون في المجتمعات المحلية في أربعة بلدان. كما عُرضت النتائج الأولية لدراسة عن تنفيذ برنامج المكتب Treatnet Family، الذي يقوم على استخدام عناصر قائمة على العلاج الأسري لعلاج المراهقين المصابين باضطرابات تعاطي المخدرات و/أو المحتكين بنظام العدالة الجنائية.

32- كما بدأت خلال الفترة قيد الاستعراض عملية متعددة المراحل بشأن محاربة الوصم في إطار تطوير وتنفيذ السياسات المتعلقة بخدمات الصحة والرعاية والخدمات الاجتماعية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والذين يعانون من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات. وكما ورد بالتفصيل في ورقة اجتماع (E/CN.7/2020/CRP.11)، تشمل الأنشطة المنجزة استعراضاً عاماً للمؤلفات العلمية، ومشاورة مفتوحة على الإنترنت، فضلاً عن مشاورة تقنية بشأن الوصم أجريت في كانون الثاني/يناير 2020. واستناداً إلى المواد

التي جمعت خلال هذه العملية المتعددة المراحل، يعمل المكتب حالياً على إعداد دليل لأفضل الممارسات في هذا المجال موجه للدول الأعضاء.

33- وعلاوة على ذلك، قام المكتب بالترويج لخدمات متعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية تقوم على حقوق الإنسان وتركز على الصحة العامة وتراعي الاعتبارات الجنسانية لفائدة الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والأشخاص الموجودين في السجون، وعمل على بناء القدرات في 25 بلداً فيما يخص الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وتعاطي المخدرات، والقدرات في 34 بلداً فيما يخص الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في السجون. ونشر المكتب الدليل التنفيذي بشأن خدمات وقاية متعاطي العقاقير المنشطة من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجهم ورعايتهم ودعمهم، المعنون *Technical Guide on HIV Prevention, Treatment, Care and Support for People Who Use Stimulant Drugs*، في إطار تقديم التدريب لما يزيد على 250 خبيراً من 21 بلداً.

34- وساعد المكتب على إنشاء نظام إحالة وتكثيف التعاون بين السجون ومقّمي الخدمات الصحية في المجتمعات المحلية بهدف كفالة استمرارية تقديم خدمات الرعاية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل في السجون. ونُفذت تقييمات لدعم برامج تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية وبرامج صحية أخرى في السجون في 10 بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

35- ونشر قسم التقييم المستقل التابع للمكتب موجزه التجميعي لتقارير التقييم للفترة 2017-2018، المعنون *Meta-synthesis of Evaluation Reports 2017-2018*، بما في ذلك الاستنتاجات المجمعة المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وعلاج المصابين به ورعايتهم ودعمهم في السجون. وتبين أن مبادرات المكتب ذات أهمية بالغة في الاستجابة للأولويات المحددة على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومن ثم التصدي بشكل شامل لفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز في السجون، مما ييسر تطبيق رؤية أكثر شمولية لإدماج حقوق الإنسان.

36- وعالج المكتب، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والمجتمع المدني، احتياجات النساء متعاطيات المخدرات بالحَقن بتدريب أكثر من 1 400 من مقدمي الخدمات في 13 بلداً. وقام المكتب، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، وبالتشاور مع خبراء رشحتهم الدول الأعضاء، بوضع دليل تقني للوقاية من العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل في السجون، عنوانه *Prevention of Mother-to-Child Transmission of HIV in Prisons: A Technical Guide*، ونشر هذا الدليل من خلال تدريب ما يقرب من 120 شريكاً منفذاً رئيسياً من 14 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا الشرقية.

37- وفي عامي 2019 و2020، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز ومنظمة الصحة العالمية والمكتب، إجراءات فببت نام الوطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية في مجالات الوقاية والاختبار والعلاج وحماية حقوق الإنسان والحد من الوصم والتمييز وتحسين المساواة بين الجنسين، مع مراعاة احتياجات النساء اللاتي يتعاطين المخدرات وأوجه ضعفهن على وجه الخصوص.

38- وفي مجال جمع البيانات، يواصل المكتب تعاونه مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والبنك الدولي في جمع المعلومات الاستراتيجية عن متعاطي المخدرات بالحَقن وعن مدى انتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشرية وفيروس التهاب الكبد C

وفيروس التهاب الكبد B في أوساطهم. وقد نُشرت هذه البيانات في تقرير المخدرات العالمي 2019، في القسم المتعلق بأحدث الاتجاهات في تعاطي المخدرات والعواقب الصحية، ونشرت على الصعيد العالمي.

39- ويمكن أن يكون الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والذين يعانون من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات عرضة بشكل خاص لجائحة كوفيد-19 بسبب مشاكل صحية أساسية والوصم وأوجه الضعف الاقتصادي والاجتماعي الهامة. وهذا هو الحال بصفة خاصة في السجون، حيث يعاني عدد أكبر من الأشخاص من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات وغيرها من اضطرابات الصحة العقلية المُصاحبة، وكذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية (سواء كانت تتعلق بتعاطي المخدرات أم لا). ولهذا السبب، فقد وضع المكتب إرشادات بشأن كيفية ضمان استمرارية خدمات العلاج من تعاطي المخدرات والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وإعادة التأهيل، بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاج المصابين به ورعايتهم، خلال فترة تفشي الوباء، سواء في المجتمعات المحلية أو في السجون. واستناداً إلى الإرشادات، وفر المكتب بناء القدرات لمقرري السياسات ومقدمي الخدمات من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات المتاحة على الإنترنت، بما في ذلك الحلقات الدراسية الشبكية ومنصات التعلم الإلكتروني، ودعم تقديم الخدمات، وذلك مثلاً بتوفير إمدادات طارئة من معدات الوقاية الشخصية والأدوية و/أو تنظيم تقديم المشورة عن طريق الهاتف. كما أصدر المكتب بياناً مشتركاً بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن فيروس كوفيد-2019 في السجون وسائر البيئات المغلقة، مع توجيه انتباه القادة السياسيين على وجه الاستعجال إلى ارتفاع القابلية للتعرض له لدى السجناء وغيرهم من الأشخاص المحرومين من حريتهم.

باء - ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة وتيسر الحصول عليها للأغراض الطبية والعلمية حصراً، مع منع تسريبها

40- لا يزال الحصول على الأدوية الأساسية الخاضعة للمراقبة وتوافرها على الصعيدين الدولي والوطني مسألة حاسمة الأهمية يعالجها المكتب بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لمكافحة السرطان. وشجع المكتب أيضاً الشراكات الجارية مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والوكالة الدولية للطاقة الذرية والشركاء من المجتمع المدني، مثل الرابطة الدولية للرعاية الإيوائية والتسكينية، والرابطة الأفريقية للرعاية التسكينية، وجامعة إنديانا.

41- وواصل البرنامج العالمي لتيسير الحصول على المخدرات الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية مع تفادي تسريبها وتعاطيها، وهو برنامج مشترك بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لمكافحة السرطان، تقديم التوجيه التقني في بنما وتيمور-ليشتي ونيجيريا، وعقد اجتماعات إقليمية في أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى. وركزت الأعمال على ثلاثة مجالات، هي: (أ) تحليل التشريعات ووضع السياسات والأنظمة الوطنية الشاملة؛ (ب) بناء قدرات القوة العاملة القائمة والجديدة المعنية بالرعاية الصحية في مجال فحص من يعانون من الألم وتقييم حالتهم ورعايتهم؛ (ج) تدعيم نظام رقابي بسلسلة إمداد تستجيب لاحتياجات المرضى.

42- وعمل الاجتماع الإقليمي الذي عُقد في بنما في آذار/مارس 2019 مع القطاع الصحي والقطاع التنظيمي باستخدام وثيقة توفر التوجيه التقني بشأن زيادة فرص الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة وتوافرها، عنوانها *Technical guidance: increasing access and availability of controlled medicines*، باعتبارها أداة لتطوير أولوية التركيز على زيادة إمكانية الحصول على الأدوية المطلوبة لإدارة آلام المرضى على النحو المناسب في بنما وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا

وهندوراس. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، عقد المكتب اجتماع متابعة في أوزبكستان ركّز على تجربة واحتياجات الهيئات التنظيمية فيما يتعلق بالحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة.

43- وتحت قيادة منظمة الصحة العالمية، واصل المكتب، فضلاً عن 40 وكالة من وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، المشاركة بفعالية في أعمال فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. ونوقشت المسائل المتصلة بإدارة الألم لدى مرضى السرطان، ولا سيما سرطان عنق الرحم، التي كانت على جدول أعمال جهود التنسيق التي تبذلها فرقة العمل. وشارك المكتب في حدثين رفيعي المستوى نظمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تسليط الضوء على أهمية حصول مرضى السرطان على أدوية كافية. وعرضت الوكالة بدورها أعمالها المتعلقة بزيادة إمكانية الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة في إطار مناسبات جانبية عقدت في الدورات الخمس الأخيرة للجنة المخدرات.

44- وفي سياق جائحة كوفيد-19، دعا المكتب، مع شركائه، إلى إتاحة إمكانية الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة لأنها مفيدة للمرضى الذين يعتمدون على أجهزة التنفس الصناعي والمرضى الذين يعانون من أعراض أخرى تتطلب علاج الألم، وقدم إرشادات أساسية لكي ينظر فيها مقرر السياسات.

جيم- خفض العرض والتدابير ذات الصلة؛ وإنفاذ القانون إنفاذاً فعالاً؛ وتدابير التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات، ومكافحة غسل الأموال وتعزيز التعاون القضائي

1- منع الجرائم المتصلة بالمخدرات

45- من خلال البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، واصل المكتب الترويج للتدريب على المهارات الحياتية القائمة على الرياضة لمنع تعاطي المخدرات والجريمة في أوساط الشباب، باستخدام الرياضة كأداة لتهيئة أماكن عامة آمنة يمكن فيها للشباب أن يتطوروا ويتفاعلوا مع أقرانهم بشكل إيجابي. واستناداً إلى مناهج المكتب "الحركة بركة"، وفر المكتب التدريب لأكثر من 300 مدرس ومدرّب على كيفية إدماج التدريب على المهارات الفردية والاجتماعية في برامجهم الرياضية والتعليمية وكيفية إبلاغ الشباب ومناقشة مخاطر تعاطي المخدرات والسلوك العنيف معهم. وقام المعلمون والمدرّبون الذين تلقوا هذا التدريب في وقت لاحق بتدريب أكثر من 7 000 من البنين والبنات في المدارس وغيرها من البيئات المجتمعية في 11 بلداً، مما ساعدهم على بناء القدرة على الصمود أمام تعاطي المخدرات والعنف والجريمة. وفي المغرب، استعان المكتب بـ68 خبيراً من مختلف القطاعات والمستويات الحكومية وكذلك المجتمع المدني لإجراء تفكير وتدريب عمليين على سبل وقاية الأطفال والشباب من الإضرار والعنف وتعاطي المخدرات.

2- مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

46- واصل المكتب دعمه للبلدان التي تسعى إلى التصديق على الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. وفي آب/أغسطس 2019، انضمت بالاو إلى اتفاقية سنة 1988، لتصبح الطرف الـ191 في تلك المعاهدة.

47- ويواصل المكتب تقديم المساعدة التشريعية إلى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، بناءً على طلبها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدمت المساعدة إلى كل من إسواتيني وكمبوديا وموزامبيق من خلال استعراض مشروع تشريع وطني بشأن مكافحة المخدرات وتقديم المشورة بشأنه. وعلاوة على ذلك، قدّم المكتب المساعدة التقنية بشأن تنفيذ تلك المعاهدات والالتزامات الدولية ذات الصلة لإثيوبيا وأنغولا وبابوا غينيا الجديدة.

48- وواصل المكتب تطوير وتعهد بوابة إدارة المعارف، التي تُعرف باسم "بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة" (بوابة "شيرلوك")، والتي تضم عددا من قواعد البيانات التي تحتوي على موارد قانونية ذات صلة بالاتجار بالمخدرات، ضمن أشكال أخرى من الجريمة. وهي تشمل قواعد البيانات الخاصة بالتشريعات والاستراتيجيات الوطنية والملخصات البليوغرافية. ويمكن الاطلاع على المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات والمعلومات المتعلقة بالتصديق على هذه المعاهدات في قاعدة البيانات الخاصة بالمعاهدات. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر دليل السلطات الوطنية المختصة، الذي تستضيفه بوابة "شيرلوك"، الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة المعينة بمقتضى اتفاقية سنة 1988.

49- وبالإضافة إلى ذلك، واصل المكتب تعهد مستودع مراقبة المخدرات، وهو بوابة إلكترونية لإدارة المعلومات المتعلقة بتنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. ويستضيف المستودع قاعدة بيانات التشريعات المتعلقة بمراقبة المخدرات التي تتضمن حاليا 938 تشريعا من 174 بلدا.

50- ومن خلال برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين المكتب ومنظمة الجمارك العالمية، واصل المكتب دعم الدول الأعضاء في إنشاء وحدات لمراقبة الموانئ ووحدات لمراقبة الشحن الجوي في الموانئ البحرية والموانئ الجافة والحدود البرية ومحطات السكك الحديدية والمطارات. وقُدِّمَ تدريب إلى الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون بشأن تقييم سمات حاويات البضائع المشتبه في احتوائها سلعاً غير مشروعة، وتفتيشها. وضُبط حتى الآن أكثر من 775 طناً من مختلف المخدرات في عمليات برنامج مراقبة الحاويات.

51- وفي إطار السعي إلى تحسين التنسيق وتبادل المعلومات بين المنظمات العاملة في مجال إدارة الحدود، شرع المكتب في إنشاء آلية مشاورات غير رسمية مع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية (فرونتكس) ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وعادة ما تعقد هذه الاجتماعات على أساس شهري، وقد أدت إلى زيادة التعاون وتقديم مقترحات بشأن تنفيذ البرامج المشتركة، وقد اعترفت بها المنظمات المشاركة على نطاق واسع كمجال للممارسات الجيدة التي يمكن تكرارها في أماكن أخرى.

52- وقدم البرنامج العالمي لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على منع ومكافحة الجريمة المنظمة والخطيرة الدعم للدول الأعضاء من أجل تيسير وتعزيز التعاون الدولي في المسائل الجنائية بغية التحقيق في الاتجار بالمخدرات وغيره من أشكال الجريمة المنظمة وملاحقة مرتكبيها قضائيا من خلال شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين، وشبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، وشبكة التعاون القضائي لآسيا الوسطى وجنوب القوقاز. وفي عام 2019، قُدِّمَ الدعم أيضاً لإنشاء شبكة العدالة في جنوب شرق آسيا. ومن خلال هذه الشبكات، قام المكتب بتيسير التعاون بين السلطات المركزية بشأن 48 طلبا للمساعدة.

53- وبالإضافة إلى البرامج المذكورة، هناك عدد من البرامج الأخرى التي تشمل أنشطة تتعلق بالاتجار بالمخدرات ومضبوطاتها، مثل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية، فضلا عن العديد من البرامج الإقليمية والقارية.

3- التصدي للصلوات بسائر أشكال الجريمة المنظمة، بما فيها غسل الأموال والفساد والأنشطة الإجرامية الأخرى

54- من خلال البرنامج العالمي للأسلحة النارية، يدعم المكتب الدول الأعضاء من أجل التصدي بفعالية للأسلحة النارية غير المشروعة كحلقة حاسمة الأهمية في تدابير مكافحة الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك في مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة والجرائم ذات الصلة. وتماشيا مع بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ينص النهج المتكامل

الذي يعتمد البرنامج والذي يستند إلى خمس ركائز على وضع التشريعات والسياسات، واتخاذ التدابير الأمنية والوقائية، واعتماد تدابير العدالة الجنائية، والتعاون الدولي وتبادل المعلومات، ورصد التدفقات غير المشروعة للأسلحة النارية والتهديدات الناشئة. وفي هذا السياق، يعزز عمل البرنامج التعاون الدولي وتبادل الممارسات الجيدة في مجال منع الجريمة والتحقيقات ويعزز قدرات السلطات على مكافحة التدفقات غير المشروعة عبر الوطنية عموماً وتعطيل المنظمات الإجرامية التي تقف وراءها.

55- ونظم المكتب مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) عملية "كافو" لإنفاذ القانون، التي تستهدف شبكات الاتجار بالأسلحة النارية في بوركينا فاسو وكوت ديفوار ومالي، وهو يشارك في تنظيم عمليات "الزناد" في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا وأوروبا وغرب البلقان. وهذه العمليات جزء من الجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز سلسلة العدالة الجنائية من أجل منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والجرائم ذات الصلة، ولا سيما صلاته بالاتجار بالمخدرات، من مرحلة الكشف إلى المقاضاة والمحاكمة.

56- وفي عام 2019، تلقى 102 من البلدان واثنان من الولايات القضائية في تسع مناطق دون إقليمية مساعدة تقنية من البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، الذي أطلقه المكتب في مجالي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقدمت هذه المساعدة من خلال برامج تدريب نمائوية مصممة خصيصاً ومؤتمرات دولية واستعراضات قانونية موضوعية.

57- وساعد المكتب أيضاً الدول الأعضاء على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتحديد الهدف 16-4، الذي ينبغي بموجبه للدول الأعضاء أن تحد بقدر كبير من التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام 2030. وفي كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2019، نُظمت حلقتا عمل تدريبيتان إقليميتان في جنوب أفريقيا ركزتاً على إدارة الموجودات قبل المصادرة وبعدها، وشارك فيهما مسؤولون عن إنفاذ القانون وإدارة الحدود ومسؤولون آخرون من 15 بلداً. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، تم تدريب ضباط من أربعة من بلدان الكاريبي على تعقب السعاة الذين ينقلون الأموال عبر الحدود. وعُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 اجتماع مشترك بين المكتب والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي حول تعزيز التعاون الدولي بشأن التدفقات المالية غير المشروعة ومصادرة الموجودات، بمشاركة 15 دولة.

58- ويواصل المكتب تقديم الدعم للشبكات الإقليمية المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات في أمريكا اللاتينية والجنوب الأفريقي وآسيا والمحيط الهادئ وغرب أفريقيا وغرب آسيا ووسطها. وتدعم هذه الشبكات غير الرسمية من الممارسين في مجالي إنفاذ القانون والقضاء عملية استرداد الموجودات بكاملها، بدءاً من نقطة بدء التحقيق التي تشمل تعقب الموجودات وحتى تجميدها وضبطها وإدارتها وأخيراً مصادرتها، بما في ذلك أي تقاسم ضروري للموجودات بين الولايات القضائية.

59- وبالإضافة إلى ذلك، يواصل المكتب تنفيذ دورته التدريبية عن إجراء التحقيقات بشأن العملات المشفرة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وهذه الدورة التدريبية هي مشروع مشترك يدخل في إطار البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب التابع للمكتب والبرنامج العالمي لمكافحة الجريمة السيبرانية. وتركز الدورة على تعزيز التعاون بين المحققين والتعاون الدولي في قضايا العملات المشفرة، وكذلك على زيادة فهم مفهوم العملة المشفرة.

60- وساهم المكتب في بناء قدرات أكثر من 36 من الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإجرام على الإنترنت، بما في ذلك الأدلة الإلكترونية والتدفقات المالية غير المشروعة. ولما كانت معظم جرائم المخدرات المنظمة عبر الوطنية تيسرها الأدوات المتاحة على الإنترنت، فإن عمل المكتب لمكافحة عامل التمكين الرئيسي هذا يساعد الدول الأعضاء على الحد من المخاطر وزيادة التعاون الدولي.

دال- مسائل شاملة لعدة مجالات: المخدرات وحقوق الإنسان والشباب والنساء والمجتمعات المحلية

1- المخدرات وحقوق الإنسان، والشباب والنساء والأطفال والضعفاء من أفراد المجتمع والمجتمعات المحلية

61- في كانون الثاني/يناير 2020، أطلق كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الدولي المعني بحقوق الإنسان والسياسات المتعلقة بالمخدرات وجامعة إسكس ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان النسخة الإسبانية من المبادئ التوجيهية الدولية بشأن حقوق الإنسان والسياسات المتعلقة بالمخدرات، وعقدوا أول اجتماع إقليمي للتنفيذ في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

62- وبالتعاون مع معهد تايلند للعدالة، أعد المكتب مجموعة أدوات بشأن التدابير غير الاحتجاجية المراعية للمنظور الجنساني من أجل دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تعزيز قدرات الشرطة والمدعين العامين والقضاة على تطبيق التدابير غير الاحتجاجية، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجاجية للمجرمين (قواعد بانكوك) والمعايير الدولية ذات الصلة. وتشمل مجموعة الأدوات التركيز على النساء اللاتي يُعتقلن بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات، وتوفر مواد تدريبية محددة بشأن ضمان المساواة بين الجنسين في استخدام وتطبيق التدابير غير الاحتجاجية في مراحل ما قبل المحاكمة وإصدار الحكم وما بعد إصدار الحكم. وساعد المكتب سبعة بلدان على تحسين حالة السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع بما يتماشى مع قواعد بانكوك.

63- ورؤي المكتب قواعد بانكوك ومعايير وقواعد الأمم المتحدة ذات الصلة في اجتماع لفريق خبراء بشأن الحكم على النساء المدانات بجرائم ذات صلة بالمخدرات، نظمتها المنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي في شباط/فبراير 2020. وفي هذا الاجتماع، شارك المكتب أيضاً في استعراض لدراسة جديدة شملت 18 ولاية قضائية خلصت إلى أنه، على الرغم من أن تدابير التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات باتت الآن معترفاً بها على نطاق واسع بأنها تؤثر بصورة متباينة على المرأة، فإن ذلك لا يتجسد من خلال التشريعات المنطبقة و/أو المبادئ التوجيهية والممارسات المتعلقة بإصدار الأحكام.

64- وفي سري لانكا، واصل المكتب الترويج للعلاج بوصفه بديلاً للإدانة والعقوبة للأشخاص ذوي الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات، وذلك بتقديم المشورة العامة والمساهمة في وضع منهج دراسي بشأن هذه المسألة بما يتماشى مع خطة كولومبو. وشرع المكتب أيضاً في عملية متعددة المراحل من أجل وضع إرشادات بشأن تعزيز الصحة العقلية، بما يشمل العلاج من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات، في السجون.

65- وجرى تعزيز التعاون بين المكتب ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال وأصحاب المصلحة الآخرين في إطار الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال. وفي إطار هذه الشراكة، قاد المكتب ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وضع وتنفيذ البنية الأساسية للمعلومات الجغرافية في المجموعة الأوروبية "Inspire"، وهي مجموعة من سبع استراتيجيات قائمة على الأدلة لفائدة البلدان والمجتمعات المحلية التي تعمل على القضاء على العنف ضد الأطفال، ويمكن لثلاث منها أن تحسّن بشكل مباشر وضعية الأطفال الذين يعانون من مشاكل تتعلق بتعاطي مواد الإدمان. وشارك المكتب في تنظيم حلقة عمل إقليمية أولى بشأن "INSPIRE" في القارة الأمريكية، عُقدت في السلفادور وشارك في عدة اجتماعات تنفيذية.

66- وشجع المكتب على اعتماد نهج قائم على حقوق الطفل ومتعدد التخصصات إزاء نظم قضاء الأحداث، وذلك استجابةً للتحديات المتعلقة بالتعامل مع الأطفال الذين يعانون من مشاكل تتعلق بتعاطي مواد الإدمان. وعلاوة

على ذلك، قدم المكتب الدعم إلى الدول الأعضاء في صياغة التشريعات وتبادل أفضل الممارسات من أجل منع تعاطي المخدرات وضمان توفير الرعاية الطبية والنفسية والنفسانية بطريقة شاملة، بما يتماشى مع حقوق الطفل ودون تمييز، بما يشمل الأطفال المخالفين للقانون وأولئك الذين يتأثرون بالتطرف الإرهابي أو جماعات التطرف العنيف.

67- وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، نظم المكتب مناسبة حول المهارات الأسرية تبرز أهمية الأسر في العلاج والحاجة إلى تعزيز نظم حماية الطفل. وقد زاد الحدث الوعي بالدور الحيوي للأسرة ومقدمي الرعاية كجهات رئيسية في الوقاية الفعالة وإعادة تأهيل وإدماج الأطفال الذين جندتهم واستغلّتهم الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة، بما يتماشى مع الدليل التدريبي الذي نشره المكتب والمتعلق بإعادة تأهيل الأطفال ضحايا التجنيد والاستغلال من جانب الجماعات الإرهابية والعنيفة المتطرفة وإعادة إدماجهم، وعنوانه *Rehabilitation and Reintegration of Child Victims of Recruitment and Exploitation* *by Terrorist and Violent Extremist Groups: A Training Manual*، وكذلك المعايير الدولية لعلاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات، التي وضعها المكتب ومنظمة الصحة العالمية والبرامج ذات الصلة (مثل برنامجي أسر القوية وأسر متحدة).

2- السياسات والردود المتناسبة والفعالة، وكذلك الضمانات والتدابير الاحترازية القانونية ذات الصلة بإجراءات العدالة الجنائية وقطاع العدالة

68- في كينيا، استفاد الممارسون في مجال العدالة الجنائية العاملون في دوائر القضاء والادعاء العام والمراقبة والشهود من السياسات الجديدة التي وضعت بدعم من المكتب فيما يتعلق بالتفاوض على تخفيض العقوبة مقابل الإقرار بالذنب وتحويل العقوبة والعدالة البديلة. وقد طبقت السياسات بالفعل في عدد من قضايا تعاطي المخدرات الصغيرة.

69- وبما أن ضحايا الاتجار بالأشخاص يمكن أن يجبروا أو أن يكونوا قد أُجبروا على العمل في صناعة المخدرات غير المشروعة، فإن المكتب يواصل دعم تدريب المحققين والمدعين العامين على تحديد هوية ضحايا الاتجار المشتبه بهم والتصدي له. وفي عام 2019، أعد المكتب، من خلال عمل فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص على نطاق منظومة الأمم المتحدة، تقارير موجزة بشأن هذه المسألة لمساعدة المشرعين والشرطة والمدعين العامين ومقرري السياسات على تنفيذ تدابير لمنع القبض على ضحايا الاتجار أو توجيه تهم لهم أو احتجازهم أو مقاضاتهم أو معاقبتهم بسبب السلوك غير القانوني الذي يرتكبونه كنتيجة مباشرة للاتجار بهم.

هاء - المسائل الشاملة لعدة مجالات من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها: الحقائق المتغيرة والاتجاهات والظروف القائمة، والتحديات والأخطار المستجدة والمستمرة، بما في ذلك تلك المرتبطة بالمؤثرات النفسانية الجديدة، وفقاً للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وسائر الصكوك الدولية ذات الصلة

1- التصدي للمؤثرات النفسانية الجديدة والمنشطات الأمفيتامينية، بما فيها الميثامفيتامين، وتسريب السلاحف والسلاحف الأولية واستعمال المستحضرات الصيدلانية المحتوية على مخدرات ومؤثرات عقلية في أغراض غير طبية وإساءة استعمالها

70- دعماً للهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن الصحة، جمع المكتب معلومات عن الأخطار الصحية التي شكلتها مؤخراً المؤثرات العقلية الجديدة، مستخدماً بيانات من حالات سمية جُمعت من خلال نميطة جديدة ضمن نظامه للإنذار المبكر. ونُشرت معلومات من الفترة 2018-2019 في تقريرين عن التهديدات الراهنة الناشئة عن المؤثرات النفسانية الجديدة. وقُدِّمت أيضاً إلى منظمة الصحة العالمية معلومات

عن المؤثرات النفسانية الجديدة الأشد ضرراً وانتشاراً وصموداً من أجل استعراض مواد الإدمان الذي سيجري في الاجتماع الثاني والأربعين للجنة الخبراء المعنية بالارتها للعقاقير التابعة لها.

71- ويواصل برنامج الرصد العالمي للمخدرات الاصطناعية: التحاليل والإبلاغ والاتجاهات (برنامج "سمارت") دعم البحوث القائمة، وجمع البيانات المتعلقة بالمخدرات الاصطناعية وتحليلها علمياً، بما يشمل المنشطات الأمفيتامينية والمؤثرات النفسانية الجديدة. ولا يزال نظام الإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة التابع للمكتب يشكل الأساس في وضع تدابير تصدّ سياساتية فعّالة وقائمة على الأدلة، والتعاون مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين، ومن بينهم المرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة الصحة العالمية ولجنة الخبراء المعنية بالارتها للعقاقير التابعة لها.

72- ويواصل المكتب جهوده الرامية إلى تعزيز قدرة المختبرات الوطنية وفعاليتها، وتعزيز التعاون من أجل كشف المخدرات، بما فيها المؤثرات النفسانية الجديدة، والتعرف عليها، بطرائق شتى منها ما يلي: استحداث دورات تدريبية في المختبرات وتقديمها لموظفي إنفاذ القوانين والاستدلال الجنائي العاملين في الميدان بشأن الكشف عن المواد الخاضعة للمراقبة والسلائف؛ وتوفير مجموعات أدوات الاختبار الميداني الخاصة بالعقاقير والسلائف، بما في ذلك الأجهزة الحديثة المحمولة الخاصة بمنظار رامان لقياس الأطياف؛ وتوفير عينات أصلية من مجموعة النماذج المرجعية التي وضعها المكتب؛ وأنشطة المساعدة، بما في ذلك العمليات التعاونية الدولية، التي تتألف من اختبارات كفاءة المختبرات الوطنية، التي شارك فيها 289 مختبراً من 90 دولة من الدول الأعضاء في عام 2019. وقدم المكتب أيضاً دعماً علمياً لأجهزة إنفاذ القانون في أمريكا الجنوبية والوسطى ومنطقة الكاريبي وآسيا الوسطى وغرب أفريقيا.

73- وتم توسيع نطاق مجموعة أدوات الأمم المتحدة بشأن العقاقير الاصطناعية، وهي ثمرة جهد مشترك بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد البريدي العالمي والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، التي أطلقت في آذار/مارس 2019، لتقديم معلومات إضافية عن التصدي للتحديات الرئيسية التي تشكلها العقاقير الاصطناعية، بما في ذلك ما يتعلق بالوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والحصول على الأدوية والتنظيم والكشف والمنع. وتُعرض الموارد على نحو تفاعلي، وتشمل المبادئ التوجيهية والمعلومات التقنية والتدريب ودورات التعلم الإلكتروني والبيانات. وللتخفيف من المخاطر التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة وموظفو الأمن الوطني والاستدلال الجنائي، صدرت في عام 2020 توجيهات في هذا الموضوع، بما في ذلك أشرطة فيديو تعليمية عن التعامل بأمان مع مخاطر الإصابة أثناء جائحة كوفيد-19 وإدارتها.

2- الحقائق المتغيرة والاتجاهات والظروف القائمة، والتحديات والأخطار المستجدة والمستمرة

74- أبرز المكتب، في تقرير المخدرات العالمي 2019، الاتجاهات المستجدة والمستمرة فيما يتعلق بمشكلة المخدرات العالمية من حيث الزراعة والإنتاج والاتجار والاستهلاك والآثار الصحية في مختلف المناطق وعلى الصعيد العالمي.

75- وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل المكتب مساعدة الدول الأعضاء على رصد زراعة المخدرات وإنتاجها على نحو غير مشروع. وفي عام 2019، قُدِّمَ الدعم التقني إلى بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا من أجل رصد زراعة شجيرة الكوكا، وإلى أفغانستان والمكسيك وميانمار من أجل رصد زراعة خشخاش الأفيون، وإلى نيجيريا من أجل رصد زراعة نبتة القنب.

76- وفي إطار مشروع الاتجار بالأفيون الأفغاني، أعد المكتب تقريراً عن فهم الاتجار بالمواد الأفيونية من منظور المتاجرين بالمواد الأفيونية في أفغانستان، وتقريراً محدثاً عن المستجدات بشأن الاتجار بالمواد الأفيونية على طول المراحل الأولى من درب البلقان.

77- وقدم المكتب الدعم لتصميم وتنفيذ دراسة استقصائية وطنية جديدة عن تعاطي المخدرات في باكستان، ودراسة استقصائية عن تعاطي المخدرات في أوساط الشباب في أفغانستان والبلدان المجاورة، ودراسة استقصائية وطنية عن تعاطي المخدرات في أوزبكستان.

78- وواصل المكتب، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبمشاركة العديد من الشركاء، منهم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمرصد الأوروبي للمخدرات وإدماجها والاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية التعاون في إطار الفريق العامل التقني المشترك بين الوكالات المعني بوبائيات المخدرات بغرض استعراض مجموعات البيانات والمعايير الدولية المتعلقة بوبائيات المخدرات، ووضع معايير مشتركة وتحديد أوجه التآزر، بما في ذلك فيما يخص رصد الغاية 3-5 من أهداف التنمية المستدامة.

79- وبناءً على طلب لجنة المخدرات في قرارها 1/60 وطلب الدول الأعضاء في الإعلان الوزاري لعام 2019، أعد المكتب استبياناً معززاً ومُبسطاً خاصاً بالتقارير السنوية، بعد عملية شاملة من المشاورات التي جرت على مستوى الخبراء مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة. وعُقد اجتماعان لفريق الخبراء العامل، من 29 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2018 ومن 28 إلى 30 آب/أغسطس 2019، بمشاركة 59 بلداً وخمس منظمات دولية. وبعد إجراء تمرين تجريبي في تشرين الأول/أكتوبر 2019 شاركت فيه 35 دولة عضواً، اعتمدت لجنة المخدرات في دورتها الثالثة والستين الاستبيان المنقح الخاص بالتقارير السنوية.

واو- توطيد التعاون الدولي القائم على مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة

80- تماشياً مع الالتزام الوارد في الإعلان الوزاري لعام 2019، واصل المكتب عقد حلقات عمل تنفيذية لإذكاء الوعي بالالتزامات السياساتية القائمة، بما في ذلك أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، المعقودة في عام 2016، مما يدعم بالتالي تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية وبمسار كذلك إجراء تقييم ذاتي للتقدم المحرز في التنفيذ على الصعيد الوطني. وخلال الفترة من تموز/يوليه 2019 إلى كانون الثاني/يناير 2020، نُظمت حلقات عمل تنفيذية وطنية في إثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وموريشيوس ونيجيريا. وعلاوة على ذلك، نظم المكتب حلقات عمل تنفيذية بالتعاون مع أمانة لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية في أنتيغوا وبربودا وسانت كيتس ونيفيس في آب/أغسطس 2019.

81- وإضافة إلى تحديث الموقع الشبكي المخصص لمتابعة الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة التي عُقدت في عام 2016 (<http://www.unodc.org/ungass2016/>)، وكذلك بوابة الممارسات الجيدة ذات الصلة به (www.postungass2016.org)، أنشأ المكتب موقعاً شبكياً يركز على تنفيذ جميع الالتزامات السياساتية الدولية المتعلقة بالمخدرات، في إطار متابعة الإعلان الوزاري لعام 2019 (www.unodc.org/hlr/index.html). وتوفر هذه المواقع الشبكية معلومات مفصلة عن إعداد ومتابعة اللجنة للدورة الاستثنائية والإعلان الوزاري، وبيانات أدلي بها أثناء الدورات المواضيعية، فضلاً عن معلومات عن جهود التنفيذ الوطنية.

82- وإسهاماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قُدمت لجنة المخدرات، في عام 2020 أيضاً، مساهمتها الموضوعية السنوية بشأن موضوع "تعزيز الإجراءات وممارسات التحول: تحقيق عقد العمل

والإنجاز من أجل التنمية المستدامة" لكي ينظر فيها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

83- وواصلت اللجنة جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الأفقي مع اللجان الفنية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما فيها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة وضع المرأة واللجنة الإحصائية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وقد أولي اهتمام خاص لمسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، حيث تضافرت جهود لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات من أجل تعزيز مشاركة المرأة في أعمال اللجنتين وريادتها فيها على نحو كامل وعلى قدم المساواة، بما في ذلك من خلال اجتماعات "دعونا نتحدث عن كل ما هو جنساني". وبسبب جائحة كوفيد-19، تعين تأجيل حدث رفيع المستوى منظم بالاشتراك مع لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي كان مقرراً عقده في 2 آذار/مارس 2020.

زاي - التنمية البديلة؛ والتعاون الإقليمي والأقليمي والدولي بشأن سياسة متوازنة وذات توجه إنمائي في مراقبة المخدرات؛ ومعالجة المسائل الاجتماعية-الاقتصادية

1- المسائل الاجتماعية-الاقتصادية والتنمية البديلة

84- لا تزال تدخلات المكتب في مجال التنمية البديلة موجهة نحو معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تقف وراء الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا والقنب. وقد أسهمت التدخلات الميدانية إسهاماً كبيراً، في كل من أفغانستان، وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، وبيرو، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكولومبيا، وميانمار، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية التي تنفذ فيها المشاريع.

85- ويواصل المكتب بحوثه المتعلقة بالصلات القائمة بين الزراعة غير المشروعة والتنمية المستدامة والسلام والاستقرار، باستخدام المؤشرات ذات الصلة، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. والدراسات الاستقصائية الاجتماعية والاقتصادية التي تجرى سنوياً في أوساط القيادات المجتمعية والأسر المعيشية في البلدان المتضررة من زراعة المحاصيل غير المشروعة تبين على نحو متسق أن توافر البنى التحتية والخدمات من المحددات المهمة لزراعة المحاصيل غير المشروعة، وأن التفاوت في الدخل وانعدام الأمن الغذائي وضعف الحوكمة وغياب الأمن من الأسباب والعواقب المرتبطة بالزراعة غير المشروعة. والعديد من هذه العوامل تزداد دينامية مع مرور الوقت. وللمرة الأولى، أجريت تقديرات عالمية لمجموع عدد الأسر المعيشية التي تزرع خشخاش الأفيون والكوكا باستخدام منهجية مماثلة في جميع البلدان. وأظهرت التقديرات تقلبات كبيرة حسب السنة، مما يعكس تعقد الحياة الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري استخدام بيانات الدراسات الاستقصائية الاجتماعية والاقتصادية التي جمعت على مدى عدة سنوات، إلى جانب تحليلات الاستشعار عن بعد، في وضع خرائط استراتيجية للمساعدة في صنع القرارات المتعلقة بسياسات مراقبة المخدرات.

86- ولمواصلة تقييم فعالية التدخلات، أجرى المكتب دراسات استقصائية أولية وفي منتصف الدورة فيما يخص ثلاثة من مشاريع التنمية البديلة المشتركة بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أحدها يركز على النساء في أفغانستان من أجل الحصول على تقييمات صحيحة للمشاريع من الناحية الإحصائية. ويستخدم تقييم الأثر نهجاً شاملاً، يأخذ في الاعتبار التغيرات في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية البالغ عددها زهاء 1 000 مؤشر، وكذلك التغيرات في نوع التغطية الأرضية التي يجري تحليلها عن طريق الاستشعار عن بعد، مما يمكن من التمييز بين اثني عشر استخداماً من الاستخدامات المختلفة للأراضي، بما في ذلك لأغراض المحاصيل المشروعة وغير المشروعة. ويجري تقييم هذه التغيرات مع مرور الوقت في أكثر من 500 قرية.

2- التعاون التقني والمالي من أجل سياسات شاملة ومتوازنة وذات توجُّه إنمائي في مجال المخدرات وبدائل اقتصادية مجدية

87- زاد المكتب من الحوار بشأن السياسات من أجل تعزيز التنمية البديلة باعتبارها نهجاً هاماً لمراقبة المخدرات ذات توجه إنمائي ويتطلب التعاون على جميع المستويات من أجل تحقيق أهداف الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة وتلبية احتياجات المجتمع المحلي. وفي حين أن التجارب الناجحة ظاهرة بوضوح في البلدان التي لديها دعم كاف للتنمية البديلة، فإن إمكاناتها الأوسع نطاقاً ما زالت محبطة بسبب الافتقار إلى دعم تمويلي طويل الأجل.

88- وأُجريت على الصعيد العالمي دراسة شاملة لعدد مشاريع التنمية البديلة، والميزانيات الفردية واتجاهاتها، والأهداف الرئيسية، والتغطية الجغرافية، والمدة، وعدد المستفيدين، والشركاء المنفذين، مما أتاح توفير بيانات منظمة للسياسات القائمة على الأدلة.⁽²⁾ وكانت الدراسات المتعلقة بالتنمية البديلة كبديل اقتصادي قابل للتطبيق، بما في ذلك تحليل تغير هيكل الدخل قبل وبعد تنفيذ المشاريع في كولومبيا وأفغانستان، توجد في مرحلة مبكرة.

حاء - حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي

89- أدرجت معلومات عن إدارة المكتب ووضعه المالي، بما في ذلك معلومات عن أعمال الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي، بشأن التخطيط الاستراتيجي والتقييم ومبادرات جمع الأموال والتعاون مع القطاع الخاص، وكذلك بشأن الوضع المالي للمكتب، في تقرير الأمين العام عن تنفيذ ولايات برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، مع إيلاء اهتمام خاص لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (A/75/[...]).

طاء - الملاحظات الختامية

90- لقد أظهرت جائحة كوفيد-19 مرة أخرى أن المشاكل العالمية لا يمكن معالجتها بمعزل عن غيرها، بل تتطلب نهجاً كلياً ومنسقاً يقوم على المسؤولية المشتركة. وبغية معالجة مشكلة المخدرات العالمية، فإن الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على مدى العقد الماضي، بما في ذلك الالتزامات الواردة في الإعلان السياسي وخطة العمل لعام 2009، والبيان الوزاري المشترك لعام 2014، والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، المعقودة في عام 2016، وفقاً لما جاء في الإعلان الوزاري الصادر في عام 2019، تنص على هذه الاستجابة الشاملة، من خلال معالجة خفض العرض والطلب، وحماية الصحة وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة بطريقة متوازنة ومتكاملة. والأمم المتحدة على استعداد لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ تلك الالتزامات، بغية التعجيل بالنقد المحرز في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية على النحو الشامل الذي يثبت من تجربتنا أن من شأنه أن يثمر أكبر قدر من النتائج الفعالة.

91- ووجود بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة وشاملة، وتحليلها بطريقة صحيحة، شرط أساسي للقيام مستقبلاً بوضع وتنفيذ تدابير تصدّ متوازنة وشاملة ومتكاملة وقائمة على الأدلة ومستندة إلى حقوق الإنسان وإنمائية المنحى ومستدامة إزاء مشكلة المخدرات العالمية، في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولذلك، تشجع الدول

(2) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، (2013-2017) Global overview of alternative development projects، موجز بحثي (2019).

الأعضاء على الاستفادة جيدا من الاستبيان المنقح والمبسّط للتقارير السنوية وعلى مواصلة تعزيز عمل لجنة المخدرات القائم على الأدلة بغية التعجيل بالتقدم المحرز في معالجة مشكلة المخدرات العالمية بطريقة شاملة.

92- وتبرز الأزمة الصحية الراهنة أهمية توافر المواد الخاضعة للمراقبة وتيسر الحصول عليها للأغراض الطبية، ولا سيما لتخفيف الألم. ومن المهم أن تكفل الدول الأعضاء تخصيص الموارد الكافية وأن تخفف من هشاشة خطوط التمويل الخاصة بالمواد الخاضعة للرقابة من أجل تعزيز النُهُج التي تدعم القدرة على الصمود والكفاءة على حد سواء، مع التصدي في الوقت ذاته للتهديدات المتداخلة الناجمة عن الاتجار غير المشروع بهذه المواد.

93- وفي ضوء التغيرات المتوقعة في الاتجار بالمخدرات وأسواقها بسبب القيود المفروضة على الحركة ارتباطا بجائحة كوفيد-19، من المهم أن تقوم الدول الأعضاء، بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، برصد التطورات المسجلة في هذا الصدد عن كثب والتصدي للتحديات التي تواجهها بلدان الإمداد والعبور والمقصد، باعتبار ذلك مسؤولية عامة ومشتركة. ولا يزال الاتجار بالمخدرات مسؤولية دولية، لأن معظم الطلب على المواد المتّجر بها دوليا يأتي من بلدان أخرى غير البلدان المنتجة لتلك المواد، ومعظم الأرباح تُحقق في بلدان المقصد.

94- وتشمل القضايا التي تركز عليها المناقشة العالمية بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة "الاستثمار في الصحة من أجل مستقبل عادل". وتشجع الدول الأعضاء على أن تأخذ في الاعتبار نتائج الحوار ونتائج الدراسات الاستقصائية وأن تكفل الحصول على الخدمات الصحية لأضعف أفراد المجتمع، بمن فيهم الأطفال والأشخاص المحتجزون والموجودون في السياقات المؤسسية، مثل مراكز إعادة التأهيل، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات. ومنظومة الأمم المتحدة على استعداد لمواصلة التعاون مع الدول الأعضاء ودعمها في وضع نُهج شاملة، بما في ذلك في خططها للتصدي لجائحة كوفيد-19، بغية كفالة أن تحدد تلك الخطط بصورة منهجية الفئات الأكثر ضعفا وتهميشا وأن توفر تدابير خاصة لحمايتها وضمان حصولها على الخدمات والمعدات الصحية.